134 سلسلة محاضرات الإمارات

المستقبل السياسي للصومال

الدكتور عبدي عواله جامع



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

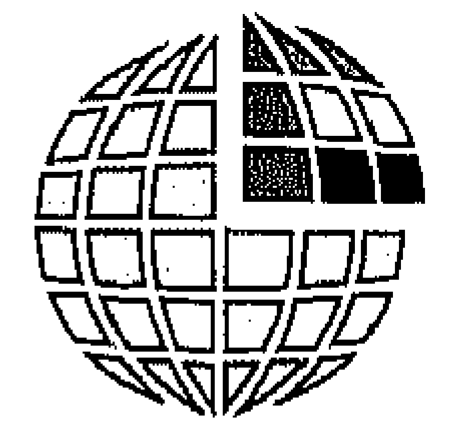
من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

- 134 -

المستقبل السياسي للصومال

الدكتور عبدي عواله جامع



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

أُلقيت هذه المحاضرة يوم الأربعاء الموافق 1 نيسان/ إبريل 2009

الطبعة الأولى 2010

ISSN 1682-122X

النسخة العادية ISBN 978-9948-14-337-6

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-338-3

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة

لا يمكن لأحد أن يحاول التنبؤ بالمستقبل السياسي لأي دولة إلا من خلال دراسة ماضيها القريب ووضعها الراهن. وتتألف الصومال من شعب تم تقسيمه من قبل القوى الاستعمارية السابقة، وقد شهد التاريخ ولادة الصومال دولةً يتيمة في الأول من تموز/ يوليو 1960 في محيط عدائي، ومن دون اعتراف بحدودها مع جيرانها؛ ويرمز هذا المأزق إلى الصومال ومشكلاته المتعددة الأوجه.

وتمثل القبلية المتأصلة في أعماق الصومال عقبةً في وجه عملية إعادة بناء البلاد إلى جانب الدور الذي يلعبه التدخل الخارجي المنفلت في شؤون الصومال الداخلية، مصحوباً بدور أمراء الحرب وزعماء العشائر، وما يسمى بـ "المثقفين" الذين يستغلون القبلية لخدمة مصالحهم الذاتية وغاياتهم الانتهازية، وهذه هي الخلاصة في مأساة الصومال.

غير أن الأمل مازال معلقاً على الإقليمينِ المسالمينِ في شمال الصومال. وينبغي أن تُفضي الخطوة القادمة في النهاية إلى لمّ شمل جميع الفصائل الصومالية، وإلى ظهور زعيم وطني قادر على تولي هذه المهمة الشاقة. ولا يمكن لحلم إعادة بناء دولة أو أمة ما أن يرى النور بين ليلة وضحاها؛ إذ إن هذا الأمر هو ثمرة إنجازات الأجيال القادمة والجهود الجماعية. وعليه، تتناول المحاضرة أربع قضايا رئيسية تتعلق بإعادة بناء الصومال؛ وهي:

- دور العشائر في مستقبل الصومال السياسي.
- التفسيرات المتنافسة والمتناقضة للمدارس الإسلامية المختلفة، وأثرها في الصومال.
- دور الحكومة الاتحادية الانتقالية.
- التحديات الماثلة أمام كل من الحكومة الانتقالية والاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي، للنهوض بأمن الصومال واقتصاده القومي.

وينبغي على الصوماليين تقبل حقيقة أن إعادة بناء الصومال مسألة تعود إليهم وحدهم. لذلك، يترتب عليهم تبني سياسات الاعتماد على الذات والوحدة الوطنية والتسوية السلمية لكل الصراعات القائمة.

خلفية تاريخية

تعود أسباب المأزق الحالي للصومال إلى ما خلّفه الإرث الاستعماري من سوء الإدارة وتقسيم البلاد إلى خمسة أقاليم مصطنعة في نهاية القرن التاسع عشر. وقد تلاشى هذا التاريخ الاستعماري الأليم جزئياً في عام 1960، وذلك بتوحيد شطري الصومال المعروفين بالصومال البريطاني الذي نال استقلاله في 26 حزيران/ يونيو 1960، والإقليم الخاضع لوصاية إيطاليا (المعروف سابقاً بالصومال الإيطالي) في 1 تموز/ يوليو 1960، وقيام دولة جديدة تعرف باسم جمهورية الصومال.

لقد كابدت الدولة تسعة أعوام عانت فيها جراء الحكم المدني الذي خلّف المزيد من الفوضى، ويعود ذلك من ناحية إلى عدم ملاءمة النموذج الأوربي المتعدد الأطراف للمحيط السياسي للصومال، ولفاجعة اغتيال الرئيس الجديد للجمهورية، ثم استيلاء الحكم العسكري المتوحش في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1969 على مقاليد البلاد بقيادة محمد سياد بري، وبالتالي:

.. ظل الشعب الصومالي مشتتاً بين حكم ثلاث دول، وهي؛ الحكم الوطني للصومال، والحكم الخارجي لكل من إثيوبيا وكينيا. ووجد الصوماليون أنه من غير المعقول ألا يُسمَح لهم أن يصبحوا أمة واحدة في ظل عهد الحرية والاستقلال الإفريقي الجديد، كما تفعل قبائل الأمهرة والكيكويو... ويبدو الأمر وكأن انحسار مد الاستعمار الأوربي في إفريقيا يسمح بتوغل مد الاستعمار الإفريقي الأهلي الجديد... ويبدو أنه لن يقاوم الإفريقيون الأقوى جاذبية الاستبداد بأقرانهم الإفريقيين الأضعف.[1]

وفي الحقيقة، ولدت الصومال في أجواء عدائية، فقد اجتاحتها نزاعات متواصلة ومتقلبة منذ بداية استقلالها، وخاضت ثلاث حروب مع جارتها إثيوبيا في ستينيات القرن العشرين، وبدا أنه:

... تم تحرير سكان إفريقيا من الهيمنة الأوربية حتى يجدوا أنفسهم مقسمين إلى نوعين: الإفريقيين الأقوياء الذين ورثوا مكانة أسلافهم الأوربيين، والإفريقيين المرؤوسين الذين استبدلوا بحكامهم الأوربيين السابقين حكاماً إفريقيين من دون الهروب من حالة خضوعهم السابقة.[2]

من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أنه: على مدى أعوام، ظلت الصومال مثالاً للعنف الفوضوي، والمجاعة والجفاف. وصُوِّرت على أنها بلد لا يصلح للمعيشة، وتصعب إدارته، وأنه ممزق بسبب النزاعات الداخلية الطويلة، كما يُنظر إلى الصومال على أنه مأوىً للإرهاب والقرصنة. بيد أن هذا التصوير ليس بالأمر السطحي فحسب، إذ أدى في شيء من المفارقة إلى طمس طبيعة الأزمة الحالية وشدتها.[3]

المستقبل السياسي للصومال

إن مستقبل الصومال اليوم محفوف بالمخاطر. وتشمل العوامل التي لها تأثير في مستقبل الصومال ما هو آتٍ:

- قدرة القائد على توحيد العشائر المختلفة حول هدف مشترك.
- تطوير الوحدة الاجتماعية والوطنية.
- إنشاء مركز للدراسات الاستراتيجية لتطوير الخطة الاستراتيجية للبلاد.
- تأسيس خطط وطنية على المدى القصير والبعيد لدعم القطاعات الاقتصادية المختلفة للبلاد.

تعريف السياسة

يتم تعريف مفهوم الحكم السياسي هنا على أساس أنه التوزيع السلطوي للموارد المحدودة القيمة. ويشير هذا المفهوم من جهة أخرى إلى

وجود حكومة تتشكل لخدمة المصالح المشتركة للمجتمع بشكل عام. وعلى النقيض من ذلك، فإن ولاء الفرد في الصومال لا يعود إلى الوطن بل إلى العشيرة، نظراً لوجود مجتمع يقوم على النظام القبلي الذي يخدم المصالح الضيقة.

ونتيجة لذلك، ومع وجود حكومة صومالية ضعيفة وهشة، فإن بوادر التفكك السياسي باتت تلوح عالياً في الأفق. كما أن الانقسام السياسي والاستقطاب الاجتماعي قد لا يعلنان بالضرورة عن انهيار الدولة، إلا أن الوضع الراهن لن يستمر إلى أجل غير مسمى. وينبغي على الشعب الصومالي والقيادة السياسية للحكومة الانتقالية أن تركز جهودها على دعم الأمن وتحسين القوة المالية للحكومة.

قد تكون سياسة الانقسام والاستقطاب أفضل وصف للاضطراب السياسي الذي حدث في عام 1991. وفي الحقيقة، فقدَ المجتمع الصومالي تماسكه الاجتماعي، وأصبح فريسة سهلة لتلاعب مليشيات أمراء الحرب والعصابات. كما أصبحت البلاد مقسمة إلى إقطاعيات صغيرة تخضع تماماً لسيطرة مليشيات العشائر، وبخاصة في المناطق الريفية. وبالتالي، أصبحت هوية العشيرة أو القبيلة الصيغة المهيمنة، مما يطغى على أي معنى للهوية الوطنية. ولم تتمكن أي عشيرة من حشد الطاقات البشرية اللازمة لملء الفراغ الأمني في البلاد، ولا حتى في بؤرة ذلك الصراع الدائر في العاصمة مقديشو.

ومن الناحية الجيوسياسية، تقع الصومال في القرن الإفريقي، إلا أنها تنتمي ثقافياً ودينياً واقتصادياً لجنوب الجزيرة العربية. وترتبط مصالح الأمن

القومي للصومال بمصالح تلك الدول الساحلية المطلة على البحر الأحمر والخليج العربي. أما من النواحي الاستراتيجية، فهي على مقربة وثيقة من نقاط عبور النفط المهمة، مثل باب المندب الذي يقع في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ومضيق هرمز الذي يقع عند مدخل الخليج العربي. كما يشير موقع الصومال في القسم الشمالي الغربي من المحيط الهندي إلى أهميته بالنسبة للممرات البحرية الدولية الحيوية للتجارة ونقل النفط.

الالتباس حول التفسير الديني

هناك عدد من المدارس الدينية في الصومال حالياً تناصر فهماً مختلفاً للإسلام، (بيد أنه يمكن الكشف تماماً عن المطامع الخفية في النفوذ السياسي لبعض الجماعات ضمن إطار أيديولوجياتها المزعومة). وبالتالي، فإن الجدل الديني الحالي المتفاوت في العالم الإسلامي يؤثر في الصومال كذلك. كما يعدّ هذا الالتباس الديني انعكاساً مباشراً للصراع المستمر الذي تثيره الجماعات الإسلامية المختلفة داخل البلاد.

العملية السياسية

تمر العملية السياسية في الصومال بمرحلة مبكرة من حيث التطوير، وهو ما يشير إلى أهمية توعية الناس فيما يتعلق بالأعمال الأساسية للحكومة والمهام المحددة التي يقوم بها البرلمان، والسلطات التشريعية للحكومة، ومسؤوليات رئيس الوزراء، ودور الرئيس، وأهمية استقلال السلطة القضائية. وينبغي عرض هذه العمليات الحكومية لتصبح وظيفة جماعية تقع

في قلب الحكومة الديمقراطية، وتصبّ في مصلحة جميع أفراد المجتمع ورفاهيتهم.

غير أن انتخاب الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد في 31 كانون الثاني/ يناير 2009 أضفى بعداً جديداً للعملية السياسية ضمن الحكومة الانتقالية، وذلك بفضل المنهج السياسي القائم على قوة الإقناع والتحاور مع الجماعات المعارضة التي تشمل المتشددة منها. وفي شباط/ فبراير 2009، قام الرئيس شيخ شريف بتعيين عمر شارماركي رئيساً للوزراء وتم ترشيح مجلس الوزراء في وقت لاحق. ويُنظر إلى انتخاب هذين القائدين الشابين لتولي دفة الدولة على أنه فأل خير لتطوير مستقبل الصومال السياسي.

بيد أن حلفاء البارحة أصبحوا أعداء اليوم، حيث انقسم اتحاد المحاكم الإسلامية إلى جماعتين متعارضتين بقيادة شيخ شريف أحمد التابعة لجناح جيبوتي، وشيخ حسن عويس زعيم الحركة المتشددة الذي يتخذ من أسمرا في إريتريا مقراً له. فضلاً عن أن حركة الشباب المتطرفة احتلت مساحات واسعة من المناطق الواقعة بين أنهار المناطق الجنوبية، والتي تشكل غالبية الأراضي الخصبة في الصومال.

ويُزعم أن تجمع حركة الشباب له اتصالات موثوقة بالقاعدة، وأن هدف هذه الحركة النهائي هو تأسيس حكومة على نمط طالبان في الصومال. ويعتقد آخرون أنه ليست لهذه الحركة أهداف متعلقة بالنفوذ

السياسي، لكنها تتمنى فقط تحويل الصومال إلى ساحة معارك حتى تتمكن من محاربة الولايات المتحدة وحلفائها. وفي هذه الأثناء، شهدت الساحة السياسية مؤخراً دخول جماعة أخرى متمثلة بالحزب الإسلامي (حزب الإسلام)، وهي مجموعة منبثقة من اتحاد المحاكم الإسلامية، لكن يبدو أنها تعاني بشدة جراء وطأة الخلافات العشائرية الداخلية.

ومن الواضح في هذا السياق أن الصومال يعاني خللاً مضاعفاً في الأنظمة السياسية التي تتغلغل فيها الولاءات العشائرية غير المستقرة.

وقد يرى آخرون أن شقوق التصدع توجد في السياسات الصومالية، مما يضمن بقاء عشيرة ما وهيمنتها على مناطق معينة. إذ يدور جوهر النزاع الحالي حول المناطق الوسطى والجنوبية من الصومال على وجه التحديد. وتضم هذه المناطق أخصب الأراضي الزراعية (التي تعتبر "سلة الخبز" بالنسبة للصومال)، ومن المحتمل أن تشكل الخطر الأكبر على عملية حفظ الأمن والسلام في هذه المناطق. فمن الحكمة أن تختار الدول المجاورة للصومال مسار التعايش السلمي والتسوية التفاوضية حول القضايا المستمرة عن طريق الحوار. وبإيجاز، إذا نظرنا إلى التاريخ على أنه عملية ديناميـة، فإنـه يمكن للدول القومية في إفريقيا (التي تعتبر أقلية في الوقت الحالي) أن تنبثق على نحو أقوى في المستقبل.

يقع المستقبل السياسي للصومال على عاتق القوى الداخلية التي تناضل من أجل السلطة داخل البلاد، وعلى العمليات المعارضة لها من قبل الدول المجاورة، وعلى القوى الخارجية التي توجد داخل المنطقة وخارجها، وعلى

النهج العشوائي والمفكك للمجتمع الدولي. فقد أدت هذه القوى مجتمعة إلى إطالة عملية البحث عن حل للأزمة الصومالية. ومع ذلك، هناك الذين لديهم مصالح خاصة وراء استمرار الصراع، ويبدو أنهم لا يعون مدى معاناة الشعب الصومالي. ولذلك، فإن من الأهمية بمكان أن يقف الصوماليون جميعاً متحدين، وأن يتحدثوا كشعب واحد، وأن يتبنوا سياسات الاعتماد الذاتي، وأن يتخلصوا من أغلال التبعية عن طريق الشعائر الدينية، والإيمان بالذات، والتفوق في جميع المساعي الإنسانية.

إن الصومال اليوم في حاجة إلى زعماء من العيار الثقيل، مثل السيد محمد عبدالله حسن، والجزائري المناضل من أجل الحرية محمد حربي، وغيرهم من الذين أثبتوا استعدادهم لتقديم التضحيات الضرورية في سبيل تحرير بلدهم تماماً.

وخلاصة القول إن الجهات الفاعلة الرئيسية في السياسات الداخلية الحالية في الصومال هي: شيخ شريف أحمد رئيس الحكومة الانتقالية، وشيخ حسن ظاهر عويس زعيم جناح التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، وحركة جماعة الشباب المتطرفة التي يعتقد الكثيرون انتماءها إلى تنظيم القاعدة. كما استحدث الرئيس شريف أحمد أسلوباً جديداً وإبداعياً في سياسات الصومال، إذ يعتمد سمة الصبر المتناهي تجاه إدارة حوار شامل بأسلوب ممتع وسلمي في سعيه لإجراء المفاوضات داخل مجتمع يتصف بالتفتت والقبلية. ومن جهة أخرى، يفتقر شيخ شريف أحمد إلى الخبرة السياسية الإدارية والنفوذ الاقتصادي اللازم لتنفيذ برامجه الحكومية التي تهدف إلى تطوير القوى الأمنية والموارد التمويلية.

ويقف شيخ حسن ظاهر عويس على الطرف الآخر من الطيف السياسي، وقد استعاد مقديشو بعد عامين من نفيه في إريتريا، وقاوم وجود قوات مهمة الاتحاد الإفريقي في الصومال، مطلقاً على هذه القوات صفة "البكتيريا" الضارة ومطالباً بانسحابها الفوري. وفي المقابل، فإن الرئيس شريف أحمد اختار أسلوباً مغايراً، إذ ينبني مستقبله السياسي على نهجه في التعامل مع شيخ عويس، وعلى مستوى الدعم الذي يتلقاه من أعضاء فريق الاتصال الدولي الذين تقع عليهم مراقبة النزاعات الدائرة في الصومال. ويبدو في هذه اللعبة السياسية أنه إذا استطاع الرئيس شريف أحمد استبعاد شيخ عويس من قائمة الأمم المتحدة للإرهابيين المطلوبين، حينها قد يقبل الآخر العمل إلى جانب الرئيس. بينما يعتقد المراقبون أنه من غير المحتمل أن ينضم شيخ عويس إلى حكومة الرئيس شريف أحمد بأي صفة، إذ في الحقيقة يخطط من أجل نفسه للوصول إلى الرئاسة. وهو ما يشير إلى أن الرئيس في حاجة إلى أن يكون مستعداً لخوض صراعات كبرى مع فصائل شيخ عويس في المستقبل.

كما تشكل جماعة الشباب أيضاً تهديداً خطيراً لحكومة الرئيس شريف أحمد الانتقالية الضعيفة، وذلك بسبب مصادر الدعم المستمرة التي تتلقاها من الدول المارقة في المنطقة، وما يفوق ذلك في صورة تمويل وإمداد لوجستي وتدريب ومعدات.

إضافة إلى كل ما سبق، تنبغي الإشارة إلى أنه من الممكن تجنب الانهيار الفوري للحكومة الانتقالية من الداخل في حال تم تنفيذ الخطة الحالية

المتعلقة بتدريب قوات الأمن التابعة للحكومة الانتقالية. كما يجب تسليط الضوء على هذه الخطوات من خلال حملات إعلامية قوية ومؤثرة يتم دعمها سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً. وينبغي كذلك منع الدول المجاورة من أي تدخل في الشؤون الداخلية للصومال لتجنب العواقب غير المقصودة.

تحديان رهيبان: الأمن والاقتصاد

تعاني الحكومة الانتقالية الحالية التي يقودها الرئيس شريف أحمد نقصاً في قوات الأمن المؤهلة لحماية البلاد وتنمية الاقتصاد القومي. وستتضاءل الآمال المعقودة على إعادة بناء الصومال ما لم يتم الوفاء بهذين الموردين المهمين. وقد ازداد اهتمام المجتمع الدولي بهذا الوضع المزري بسبب تصاعد عمليات القرصنة مؤخراً قبالة السواحل الصومالية؛ وهو ما دعا إلى انعقاد مؤتمر المانحين في بروكسل مؤخراً والتزام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة للصومال. وتواجه الحكومة الانتقالية كذلك مشكلة كبيرة تتعلق بالأزمة الإنسانية المتفاقمة للاجئين، إلى جانب النقص الحاد في الكوادر البشرية لتسيير الآلية الإدارية للحكومة. كما تعاني الحكومة الانتقالية أيضاً تحديات استراتيجية ملحوظة ومحددة؛ وهي:

- تنظر الأمم المتحدة للصومال على أنها قاعدة للإرهاب.
- استُنزفت الصومال من حيث هي دولة، بسبب العنف النابع من ثقافتها القائمة على الترحال.

- تعاني الحكومة الانتقالية نقصاً في الدعم التشريعي المحلي للقيام بدورها تجاه تطبيق القانون والنظام.
- لا توجد أي حملة إعلامية تدعم مهمة الاتحاد الإفريقي في الصومال.
- بدأت مهمة الاتحاد الإفريقي في الصومال، وهي في حالة حرب.
- تتطلب مهمة الاتحاد الإفريقي في الصومال قوات أكثر لتنفيذها، وذلك في الوقت الذي لا يملك فيه الاتحاد الإفريقي أي استراتيجية واضحة للخروج، كما أن الصوماليين مقسّمون سياسياً فيما يتعلق بوجود عملية حفظ السلام هذه.
- من المحتمل أن تعمل الأمم المتحدة على تعزيز مهمة الاتحاد الإفريقي في الصومال، واستمرار تدريب قوات الأمن التابعة للحكومة الانتقالية.
- هناك حاجة إلى هيكل مالي يضم موظفين مدربين، ويتسم بكفاءة تحصيل الإيرادات، ويطبق المساءلة المهنية والشفافية في جميع المعاملات المالية لأقسام الحكومة.

ومنذ انسحاب قوات عملية الأمم المتحدة في الصومال (UNOSOM) من البلاد عام 1995، تبنى المجتمع الدولي سياسة "الانتظار والترقب" إزاء أزمة الصومال، وقد عزوا قرارهم إلى تعنت الأحزاب الصومالية، وانعدام روح التسوية فيها. وقد استعادت الصومال اهتمام المجتمع الدولي فقط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر المأساوية، وظهور القرصنة مؤخراً قبالة السواحل الصومالية في البحر الأحمر والمحيط الهندي.

وتجدر الإشارة إلى أن قضية القرصنة هي نتيجة ثانوية لمشكلة الفقر الحاد المستمرة، والتي تولدت عن انعدام فرص العمل وغياب القانون والنظام كذلك في المجتمعات الساحلية. كما ينظر المجتمع الدولي إلى الصومال على أنه شعب طفيلي يعيش على الصدقات التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المعونة، وهو ما يسلط الضوء على الحاجة إلى قوات أمن فعالة تعمل على تحقيق الاستقرار في البلاد. ومن ثم فإن بقاء الصومال على أوضاعه الحالية في محيط عدائي يجعل من الممارسات الطبيعية الساعية إلى بناء الدولة أمراً عقيماً، إذ إنها لا تتمتع بالسلام مع نفسها أو مع العالم.

ويكمن الحل الوحيد القابل للتطبيق حيال أزمة الصومال في النظر إلى الدولة بعامة ضمن محيطها الجيوسياسي وليس من خلال التحليل المجزّأ، وإلا سيظل القرن الإفريقي غارقاً في الاضطرابات التي قد يكون لها تداعيات على شبه الجزيرة العربية وممرَّي باب المندب وهرمز. فالصومال قنبلة موقوتة كامنة من حيث أهميتها الجيوسياسية، وقد تؤثر سلبياً في المنطقة بأكملها، مما يشكل خطراً على أمن العالم وسلامته.

الخاتمة

إن مكونات النظام السياسي للدولة تتمثل في ديناميات الثقافة السياسية، والأحزاب السياسية، وجماعات الضغط التي تمثل جميع العناصر القائمة في المجتمعات الديمقراطية. كما أن المحيط الخارجي له تأثير كبير في سياسة البلاد الخارجية التي يمكن أن تؤثر في الاستقرار الداخلي للبلاد.

ولذلك تتمحور السمة العامة لسياسة الصومال الخارجية حول الحفاظ على سيادتها الوطنية، واستقلالها السياسي، ووحدتها الوطنية، وسلامة أراضيها، والتطوير الاجتماعي الاقتصادي والتعليمي للبلاد أجمع. وبالتالي، تعمل سياسة الصومال الخارجية، من حيث هي دولة، ضمن خمسة مجالات نفوذ وفق التالي:

1. النفوذ الإفريقي الذي يشمل الاتحاد الإفريقي (AU)، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD)، وانتشار القوات الخاصة بمهمة الاتحاد الإفريقي في الصومال حالياً (وإن كانت محدودة). وتفتقر قوات حفظ السلام هذه إلى الإمدادات والمعدات الضرورية لأداء مهمتها في الصومال، وبالتالي فإن الصومال في حاجة ماسة إلى تدريب قوات أمنها لتنفيذ خطة وطنية لتحقيق الاستقرار.

2. النفوذ العربي الذي يعمل ضمن إطار جامعة الدول العربية. غير أن الشعب الصومالي أصيب بخيبة أمل كبيرة تجاه مساعدات الدول العربية لإعادة بناء الصومال.

3. النفوذ الإسلامي ممثلاً بمنظمة المؤتمر الإسلامي التي تهدف إلى تعزيز علاقات شاملة بالدول الأعضاء.

4. النفوذ الدولي، حيث ينبغي على الحكومة الانتقالية إعادة تأسيس علاقات قيمة مع دول مجموعة العشرين.

5. نفوذ الأمم المتحدة، حيث تتطلب الصومال مساهمة استباقية ضمن قنوات المنظمة من أجل تحقيق دبلوماسية متعددة الأطراف.

تمثل مجالات النفوذ هذه المتغيرات التي تعمل من خلالها سياسة الصومال الخارجية. إلا أنه قد يطغى واحد أو اثنان من مجالات النفوذ على الأخرى، حيث إن السياسة الخارجية ليست ظاهرة ثابتة، بل هي عملية دينامية تتغير حسب الظروف المحلية والإقليمية والدولية المتغيرة على الدوام. وتظل الآمال قائمة تجاه إيجاد حلول مناسبة ومتينة للأزمة الصومالية، وذلك من خلال مبادرات قوية وإيجابية تتفق مع تطلعات الشعب الصومالي.

ولذلك، أقترح تعليق أعمال جميع الفصائل الصومالية لمدة عامين، سواء كانت هذه الفصائل تقليدية أو إسلامية أو علمانية، وذلك لوقف جميع النشاطات السياسية، حتى تصل الصومال إلى مرحلة متواضعة من الأمن والسلام والتطور الاجتماعي والاقتصادي.

الهوامش

1. انظر:

Arnold J, Toynbee, "Africa: Birth of A Continent," *Saturday Review*, Vol. XLVII, No. 49, December 5, 1964, 88.

2. Ibid.

3. انظر:

"War without limits: Somalia's humanitarian catastrophe," Medicins Sans Frontieres, March 26, 2009.

يعمل الدكتور **عبدي عواله جامع** سفيراً متجولاً للحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، منذ 14 حزيران/ يونيو 2007، وكان قد عمل في وزارة الشؤون الخارجية للحزب الصومالي الحاكم، وكان الناطق الرسمي للحكومة الصومالية خلال المدة 1978-1985. وبالإضافة إلى ذلك، عمل مستشاراً للشؤون العامة في بعثة الصومال الدائمة بالأمم المتحدة، بين عامي 1991 و1993، وعضواً في مجلس السفراء العرب في العاصمة الأمريكية واشنطن؛ حيث عمل بصفة قائم بالأعمال بين عامي 1987 و1991، كما عمل مستشاراً متجولاً للشؤون السياسية في أمريكا الشمالية منذ عام 1988، ومستشاراً للشؤون السياسية في السفارة الصومالية بالعاصمة واشنطن، خلال المدة 1987-1991.

قُلِّد الدكتور جامع وسام العمل الوطني؛ تقديراً لعمله المتميز بصفة مشرف على عمليات حملة التنمية الريفية بمحافظتين في منطقة بري (شمال- شرق) الصومال. وهو عضو الجمعية الأمريكية للقانون الدولي، وجمعية شرف باي سيغما ألفا للعلوم السياسية في قسم العلوم السياسية في جامعة ساوث كارولينا بالولايات المتحدة الأمريكية.

وكان الدكتور جامع قد التحق بكلية الخريجين (برنامج الدكتوراه في العلوم السياسية) في جامعة واين الحكومية، في ديترويت بالولايات المتحدة

الأمريكية، بين عامي 2004 و2005. كما أنه حاصل على درجة الماجستير في الدراسات الدولية من جامعة ساوث كارولينا، ودرجة الدكتوراه في القانون الدولي العام من الجامعة الوطنية الصومالية في الصومال عام 1978.

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمـات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحـات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي
د. جمال سند السويدي
اللواء الركن حيي جمعة الهاملي
سعادة السفير خليفة شاهين المرر
د. سعيد حارب المهيري
سعادة سيف بن هاشل المسكري
د. عبدالخالق عبدالله
سعادة عبدالله بشارة
د. فاطمة سعيد الشامسي
د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب
(دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي: تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز:
دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية: مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية: من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة: المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان وميكي ريسي وسوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية: الحروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق: من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي:
التحديات والفرص

د. رودني ويلسون

88. احتمالات النهضة في "الوطن العربي"
بين تقرير التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

د. نادر فرجاني

89. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

د. أحمد شكارة

90. تشكيل النظام السياسي العراقي: دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جيمس راسل

91. الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط
بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

د. مسعود ضاهر

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

إيلين ليبسون

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق:
تحديات متعددة للقانون الدولي

ديفيد م. مالون

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية – العربية

جيمس نويز

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

د. أحمد الطيبي ومحمد بركة

96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق
وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية

د. أحمد شكارة

97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق

كينيث كاتزمان

98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا

كريس سميث

99. العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية
انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن

100. تقنيات التعليم وتأثيراتها في العملية التعليمية:
دراسة حالة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

د. مي الخاجة

101. الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

لورنس كورب

102. مواجهة التحدي النووي الإيراني

جاري سمور

103. الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل

د. محمد علي زيني

104. مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية

د. علي حسين

105. المشاركة الاستراتيجية الأسترالية في الشرق الأوسط: وجهة نظر

ديفيد هورنر

106. سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها

حازم صاغية

107. تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي
بين التوجهات الانفرادية والتعددية

د. أحمد شكارة

108. التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة

د. فاطمة الصايغ

109. حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق

مايكل روز

110. أستراليا والشرق الأوسط: لماذا أستراليا "مؤيد صلب" لإسرائيل؟

علي القزق

111. العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية:
نظرة إلى الوراء... نظرة إلى الأمام

فلينت ليفيريت

112. نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي: حالة قطر والبحرين

جيوفاني ديستيفانو

113. العراق والإمبراطورية الأمريكية:
هل يستطيع الأمريكيون العرب التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟

د. رشيد الخالدي

114. الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في الشرق الأوسط وخارجه:
شركاء أم متنافسون؟

تشارلز كوبتشان

115. تعاظم دور حلف الناتو في الشرق الأوسط "الكبير"

فيليب جوردن

116. مكافحة الجرائم المعلوماتية وتطبيقاتها
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ناصر بن محمد البقمي

117. ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها؟

جـون لارج

118. السلام الهش في سريلانكا

كريس سميث

119. البرنامج النووي الإيراني:
الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي

ريتشارد رسل

120. أمن الخليج وإدارة الممرات المائية الإقليمية:
الانعكاسات على دولة الإمارات العربية المتحدة

برتراند شاريي

121. الأفروعربية الجديدة: أجندات جنوب أفريقيا الأفريقية
والعربية والشرق أوسطية

كريس لاندزبيرج

122. دور محكمة العدل الدولية في العالم المعاصر

القاضية روزالين هيجنز

123. من محاربين إلى سياسيين: الإسلام السلفي ومفهوم "السلام الديمقراطي"

جيمس وايلي

124. صورة العرب في الذهنية الأفريقية: حالة نيجيريا

د. الخضر عبدالباقي محمد

125. الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها
على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. هنري عزام

126. الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية:
المقدمات والتداعيات وما العمل؟

ماجد كيالي

127. نظرة الغرب إلى الإسلام ومستقبل السلفية الإسلامية

شارل سان برو

128. الأمن الإنساني: دور القطاع الخاص في تعزيز أمن الأفراد

وولفجانج أماديوس برولهارت ومارك بروبست

129. مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية

مايكل جاكوبسون وماثيو ليفيت

130. مصادر التهديد لدول الخليج العربية وسياسات الأمن لديها

د. أحمد شكارة

131. الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة وانعكاساتها الإقليمية

د. محجوب الزويري

132. العلاقات الأمريكية-الإيرانية: نحو تبني واقعية جديدة

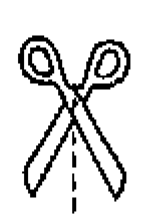
د. محمود مونشيبوري

133. مشاركة ضرورية: إعادة تشكيل العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي

د. إميل نخلة

134. المستقبـل السيـاسي للصومـال

د. عبدي عواله جامع



قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاســـم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص. ب : .... المـدينـــة: ....

الرمز البريدي : ....

الـــدولـة : ....

هـــاتـف : .... فــاكـــس: ....

البريد الإلكتروني: ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفـراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ❑ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية، ص. ب: 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ❑ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 ، أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+ ، فاكس: 4044542-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae ، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae

ISSN 1682-122X

